

* عبد الرؤوف أرناؤوط *

تصعيد إسرائيلي على مسارات متزامنة في القدس بعد قرار ترامب

فتح قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل شهية المسؤولين في اليمين الإسرائيلي الحاكم للعمل على استكمال ما تبقى من المشروع الإسرائيلي في المدينة بعيداً عن الضجيج الإعلامي.

فمنذ صدور القرار الأميركي في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ كان يمكن ملاحظة حراك إسرائيلي على ٦ مسارات أساسية هي: أولاً، منع أي نشاطات فلسطينية في مدينة القدس؛ ثانياً، السعي لتغيير الواقع التاريخي في البلدة القديمة؛ ثالثاً، تعزيز الاستيطان حول البلدة القديمة؛ رابعاً، تصعيد الهجمة ضد السكان المقدسيين؛ خامساً، تعزيز التعاون بين المتطرفين والشرطة خلال عمليات اقتحام المسجد الأقصى واستهداف المؤسسات الكنسية؛ سادساً، السعي الحثيث لصوغ وتمير قوانين تحسم مصير مدينة القدس.

لكن الأسوأ لم يأت بعد، إذ شجّع القرار الأميركي الأحزاب الإسرائيلية في الحكومة والمعارضة على الدفع في اتجاه مخططات التخلص من أحياء فلسطينية في المدينة.

وقال خليل التفكجي، مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية: "إن كثيراً من الأمور تغير في مدينة القدس الشرقية بعد قرار الرئيس الأميركي الاعتراف بالمدينة عاصمة لإسرائيل، لكن بتصميم وصمت، إذ عملت الحكومة الإسرائيلية على تطبيق سلسلة من الخطوات الخطرة، من دون ضجيج إعلامي."

ويبدو أن ثمة تطابقاً بين فريق عملية السلام في البيت الأبيض وبين الأحزاب اليمينية الإسرائيلية، على ما يحاك من مخططات لإنهاء ملف مدينة القدس، لكن من دون ضجة إعلامية.

ويقول مسؤولون فلسطينيون إن الفريق الأميركي المكون من مبعوث عملية السلام جاريد كوشنر ومبعوث الرئيس الأميركي للاتفاقيات الدولية جيسون غرينبلات والسفير الأميركي لدى تل أبيب ديفيد فريدمان، هم من يقفون وراء قرار ترامب، ويغطون جميع الإجراءات الإسرائيلية، ويرفعون الصوت عندما يُستهدف المستوطنون من الفلسطينيين.

وموقف فريق ترامب هذا ليس خافياً على أحد، إذ إن وسائل إعلام أميركية تحدثت على مدى الأشهر الماضية عن ارتباطه بالمنظومة الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية. وقد ساهم هذا الفريق في ترتيب زيارة نائب الرئيس الأميركي مايك بنس لحائط البراق، في ٢٣ كانون الثاني/يناير الماضي.

وإذا كان بنس قد زار الحائط من دون مرافقة مسؤولين إسرائيليين، فإن السفارة الأميركية ثبتت واقعاً جديداً بوضعها للمرة الأولى منذ سنة ١٩٦٧ الترتيبات الإعلامية لهذه الزيارة.

فطبقاً لترتيبات الزيارة، جرى الطلب من الإعلاميين التنسيق مع السفارة الأميركية في تل أبيب بشأن تغطيتها، وليس مع القنصلية الأميركية العامة في القدس التي تتولى المسؤولية عن النشاطات الأميركية الرسمية في جميع الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية.

زيارة بنس الذي أعلن استكمال نقل السفارة الأميركية إلى القدس في نهاية السنة المقبلة ٢٠١٩، لحائط البراق، دشنت "بصمت" أول نشاط للسفارة الأميركية في مدينة القدس الشرقية المحتلة.

وبالتزامن مع هذه الخطوة، شرعت الحكومة الإسرائيلية في توسيع منطقة الصلاة في حائط البراق لتشمل منطقة الصلاة المختلطة بين الرجال والنساء اليهود، ومر هذا التوسع بصمت تحت غطاء الخلاف ما بين الحركتين الإصلاحية والمحافظه اليهوديتين.

وقال مفتي القدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين: "هي إجراءات تهدف إلى تغيير هوية المكان ضمن خطوات بدأت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ سنة ١٩٦٧، فمعلوم أن الاحتلال دمر في أيامه الأولى حارة المغاربة بحجة توسيع المنطقة، وما يجري الآن لا ينفصل عن مخطط التهويد وتغيير الطابع العربي والإسلامي للمنطقة."

وأضاف المفتي أن "كل ما يجري هو إجراء تغيير في أوقاف إسلامية، والقيام بخطوات عدوانية ضد حقوق الفلسطينيين في المنطقة، وهو أمر مرفوض جملة وتفصيلاً، لكن هذا الاحتلال الذي يضرب عرض الحائط بالقوانين والقرارات الدولية، يقوم بهذه الأعمال الاستفزازية في محاولة واضحة لفرض واقع جديد في القدس، ومزيد من التهويد في المدينة، مستمداً التشجيع من قرار ترامب الأخير بشأن القدس." وفي الطرف الآخر من البلدة القديمة أتمت الشرطة الإسرائيلية بصمت، في منتصف ليل ١٥ شباط/فبراير إقامة نقطة مراقبة ثابتة في مدخل باب العمود التاريخي في مدينة القدس.

إنشاء هذه النقطة الثابتة، وهي حديدية دائرية الشكل، يُعتبر سابقة منذ الاحتلال الإسرائيلي في سنة ١٩٦٧. ويرى مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية زياد الحموري، أن هذه النقطة الشرطية تستهدف حركة الفلسطينيين في اتجاه البلدة القديمة باعتبار باب العمود المدخل الرئيسي إلى الأسواق التاريخية، وإلى الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس القديمة. وكانت بلدية الاحتلال الإسرائيلي بدأت بصمت أيضاً، وللمرة الأولى منذ الاحتلال في سنة ١٩٦٧، بفرض ضريبة الأملاك ("الأرنونا") على الأملاك الكنسية في مدينة القدس.

وسارع رؤساء الكنائس في القدس إلى كشف هذا الإجراء الجديد، وقالوا في بيان مشترك إن ما يجري "يتعارض مع الموقف التاريخي للكنائس في المدينة المقدسة مع السلطات المدنية عبر قرون من الزمن. لقد اعترفت السلطات المدنية دائماً واحترمت المساهمة الكبيرة التي تقدمها الكنائس المسيحية لخدمة المجتمع من خلال مشاريعها التي تقدّر بالمليارات، وتُصرف في بناء المدارس

والمستشفيات والمنازل، والتي كثير منها مخصص لكبار السن والمحرومين." وأضافوا أن "مثل هذا التدبير يقوّض الطابع المقدس لمدينة القدس، ويعرّض للخطر قدرة الكنائس على القيام بدورها في هذه الأرض باسم طوائفها وكنائس العالم أجمع"، داعين البلدية إلى "الحفاظ على الوضع القائم المستمد من تاريخ المدينة المقدس، وعدم المساس بطبيعة مدينة القدس المقدسة." وخلص رؤساء الكنائس في القدس إلى القول: "نقف ثابتين ومتحدين في الدفاع عن وجودنا وأملاكنا."

إن انتهاك "الوضع القائم" بشأن الكنائس رافقه استمرار انتهاك "الوضع القائم" في المسجد الأقصى عبر تصعيد الاقتحامات الإسرائيلية للمسجد، وتقييد نشاط دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس لترميم المسجد.

ورود في دراسة لجمعية "عير عاميم" الإسرائيلية أن استراتيجيا المنظمات اليهودية المتشددة هي "زيادة عدد اليهود (المقترحين للمسجد) كرافعة لتغيير الوضع القائم فيه." وأضافت أن نجاح هذه المنظمات "ينبع من تغير ملحوظ في توجهات الشرطة الإسرائيلية تجاه نشاطاتها." وفي هذا الصدد قال مدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس الشيخ عزام الخطيب: "هناك تصعيد ملحوظ وغير مسبوق في اقتحامات هذه العناصر المتطرفة للمسجد الأقصى، بما في ذلك محاولات أداء طقوس دينية يهودية في أثناء الاقتحامات على مسمع ومرأى وتشجيع من الشرطة الإسرائيلية."

وأضاف الخطيب: "كما أن السلطات الإسرائيلية تسعى وبجميع السبل، لمنع دائرة الأوقاف من القيام بواجبها في ترميم المسجد في محاولة لاستبدال الأوقاف بمؤسسات إسرائيلية." ولا تقتصر هذه الإجراءات على المعالم الدينية، بل تطال أيضاً النشاطات الثقافية الفلسطينية في مدينة القدس الشرقية. فمنذ مطلع العام الجاري، وحتى منتصف شباط/فبراير، منعت الشرطة الإسرائيلية ما يزيد على ٥ نشاطات ثقافية فلسطينية في مدينة القدس بادعاء ارتباط منظميها بالسلطة الفلسطينية، أو بمنظمات فلسطينية.

ولجأت الشرطة الإسرائيلية إلى المنع الخفي لهذه النشاطات الثقافية، وذلك من خلال الوصول المبكر إلى مواقع تنظيم هذه الفاعليات، وتسليم القائمين عليها قرارات موقّعة من قادة الشرطة الإسرائيلية بمنعها، وذلك من أجل تفادي اقتحام الفاعليات في أثناء انعقادها.

وكانت الشرطة الإسرائيلية منعت على مدى الأعوام الماضية العديد من الفاعليات في مدينة القدس، غير أن تصعيد هذا المنع منذ مطلع العام الجاري بات ملحوظاً بالتزامن مع تجديد أوامر إغلاق أكثر من ١١ مؤسسة مقدسية، وعلى رأسها "بيت الشرق" والغرفة التجارية، لـ ٦ أشهر إضافية.

وبالتوازي مع هذه الإجراءات، تعتمد الشرطة الإسرائيلية إلى زيادة أوامر الهدم بداعي عدم الترخيص، وإلى مواصلة عمليات الاعتقال ضد الشبان المقدسيين.

وتشير معطيات جمعية "عير عاميم" الإسرائيلية إلى أن البلدية الإسرائيلية هدمت ٣٩ منزلاً في القدس الشرقية منذ بداية العام الجاري حتى منتصف شباط/فبراير بداعي عدم الترخيص، مقارنة بـ ١٧٣ منزلاً طوال سنة ٢٠١٧، و٧٤ منزلاً في سنة ٢٠١٥، الأمر الذي يعكس الزيادة الملحوظة في عمليات هدم المنازل منذ قرار ترامب.

وقال محمود حميدات الذي هدمت البلدية منزل ابنه علي في بيت حنينا: "على مدى ١٢ عاماً حاولنا من دون جدوى الحصول على ترخيص بناء للمنزل البالغة مساحته ١١٠ أمتار، والذي يقيم فيه ابني علي وعائلته المكونة من ٦ أنفار." وأضاف: "وصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي في ساعات الصباح الباكر، وحاصرت المنطقة لمنع أي احتجاجات، ولم تغادر إلا بعد أن هدمت المنزل بشكل كامل، علماً بأن الهدم تم من دون سابق إنذار."

وبالتزامن مع ذلك أعطت البلدية الإسرائيلية الضوء الأخضر لمسار استيطاني يربط البور الاستيطانية في حي جبل الزيتون في المدينة، مع إقرار توسعات استيطانية في عدد من المستعمرات الإسرائيلية في المدينة.

وتمضي السلطات الإسرائيلية قدماً في تنفيذ المخطط الاستيطاني "E1" الذي يربط مستعمرة معاليه أدوميم في القدس الغربية على حساب أراضٍ تقيم على جزء منها تجمعات بدوية فلسطينية مثل قرية أبو النوار التي هدمت هذه السلطات مدرستها الوحيدة.

وقالت وزارة المواصلات الإسرائيلية أنها شرعت في الإعداد لربط محطة القطارات السريعة في القدس الغربية مع محطة في ساحة البراق تحمل اسم الرئيس الأميركي دونالد ترامب. وبذلك سيكون في إمكان الإسرائيلي في تل أبيب الوصول إلى حائط البراق في غضون ٣٠ دقيقة بعد أن كانت تستغرقه المسافة في أفضل الأحوال أكثر من ساعة.

وقال التفكجي: "التغييرات الجارية في القدس منذ إعلان ترامب تشمل جميع المجالات، فالإسرائيليون يوسعون المستعمرات، ويقومون بالبنى التحتية لها، ويُعدّون لضم المستعمرات في محيط القدس إلى المدينة، ويستعدون لتدشين القطر السريع في حائط البراق، ويمنعون النشاطات الثقافية، ويفرضون الوقائع الجديدة - مثلما يجري في باب العمود - وذلك كله من دون أي ضجيج إعلامي. وعليه، فإن ردات الفعل العربية والإسلامية والدولية على هذه الخطوات، على الرغم من خطورتها، كانت ضعيفة جداً."

على أن الأخطر، ربما، هو ما يجري الإعداد له لفصل أحياء فلسطينية عن مدينة القدس. فبعد إقرار الكنيست الإسرائيلي "قانون القدس الموحدة" في ٢ كانون الثاني/يناير، توجهت الأنظار في الأحزاب اليمينية الإسرائيلية إلى قانون القدس الكبرى بعد أن تجاوزت موضوع هل سيتم إقراره، وإلى متى. وبموجب صيغ القوانين الإسرائيلية المطروحة فإنه سيتم فصل أحياء مقدسية يقطنها أكثر من ١٥٠,٠٠٠ عن القدس، وضم مستعمرات يهودية يقطنها أكثر من ١٥٠,٠٠٠ مستوطن إلى المدينة، بما يعزز بشكل كبير الميزان الديموغرافي في المدينة لمصلحة إسرائيل.

وقال وزير شؤون القدس ومحافظ المدينة عدنان الحسيني: "إسرائيل تستغل الزمن من أجل تهويد واستكمال بناء المستعمرات ومصادرة الأراضي وتنفيذ المشاريع التهويدية المتعددة في مدينة القدس." وأضاف: "يريدون فصل أحياء مقدسية عن مدينة القدس وضم مستعمرات إسرائيلية إلى المدينة لتكون القدس الكبرى، وبالتالي فإن عدد الفلسطينيين فيها سيقبل كثيراً، وهذا ما يطمحون إليه سياسياً. هم يعملون بطريقة متدرجة، بأسلوب الخطوة خطوة." وتابع الحسيني: "منذ قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن القدس هناك تصعيد إسرائيلي واضح في مدينة القدس وعلى عدة مسارات متزامنة." ■